AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تقييم كفاءة الاداء لعينة من بساتين النخيل في محافظة واسط

للمدة 2015- 2023

كاظم حسوني عواد[1] **أ.م.د إسراء عبد فرحان[2]**

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لعينة من بساتين النخيل في محافظة واسط، للمدة من 2015 إلى 2023، عبر تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية.

واعتمدت الدراسة على بيانات فعلية جُمعت من عينة تمثيلية من البساتين ضمن المحافظة، وبلغ عددها بين (10–15) بستانًا، فضلًا على سجلات الإنتاج والنفقات. كما استُعملت الأساليب الكمية في تحليل المؤشرات، بهدف الوقوف على مستوى الكفاءة، وتحديد جوانب القوة والضعف في الأداء الزراعي والمالي للبساتين. وأظهرت نتائج الدراسة تراجعًا ملحوظًا في مؤشرات كفاءة الإنتاجية الكلية خلال السنوات الأخيرة من مدة التحليل، وهو ما يعكس تأثير العوامل الهيكلية والإدارية والبيئية في القطاع. كما كشفت الدراسة عن وجود تباين واضح في كفاءة الأداء بين البساتين، على الرغم من تماثل الظروف المناخية والمائية، مما يشير إلى أهمية السياسات الإدارية والمهارات الزراعية في رفع مستوى الأداء. وتوصي الدراسة بضرورة تبنّي برامج دعم فني وإداري للبساتين الأقل كفاءة، وتطوير آليات استثمار الأصول المتاحة، وتحسين إدارة الموارد البشرية، بما يسهم في تعزيز استدامة قطاع النخيل ورفع مردوديته الاقتصادية في المحافظة.

Abstract

This study aims to evaluate the economic performance efficiency of a sample of date palm by analyzing a set of ،orchards in Wasit Governorate for the period from 2015 to 2023 turnover rates of assets ،economic and financial indicators such as: total factor productivity and the ، current ratio، net working capital، profitability ratios،(both current and fixed) structure of the labor force.

The study relied on actual data collected from a representative sample of orchards in the governorate, ranging between 10 and 15 orchards, in addition to records of production and expenditures. Quantitative methods were employed to analyze these indicators in order to assess the efficiency level and identify the strengths and weaknesses in both agricultural and financial performance.

The results revealed a notable decline in asset utilization efficiency and total productivity indicators during the later years of the analysis period, reflecting the impact of structural and environmental factors on the sector. The study also showed significant managerial variation in performance efficiency among orchards despite the similarity in environmental and water conditions, highlighting the importance of management practices and agricultural skills in enhancing performance.

The study recommends the adoption of technical and managerial support programs for less efficient orchards, the development of mechanisms to optimize the use of available assets, and the improvement of human resource management in order to promote the sustainability and economic profitability of the date palm sector in the governorate

المقدمة:

تمثل دراسة تقييم كفاءة الأداء من المجالات المهمة؛ لأنها تشتمل على تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات والمصانع والمشاريع، سواء أكانت زراعية أم صناعية، فضلاً على معرفة مدى نجاح الوحدات الإنتاجية في تحقيق أهدافها أو فشلها، عبر توظيف مجموعة من المعايير والمؤشرات المعتمدة في تقييم كفاءة الأداء. وتُعد محافظة واسط من المحافظات الزراعية المتميزة على مستوى البلد، لتميزها بموقع جغرافي ملائم، ومرور نهر دجلة داخل أراضيها، وامتلاكها قنوات ري واسعة. كما تصدرت بزراعة المحاصيل الاستراتيجية المهمة، مثل الحنطة والشعير والذرة الصفراء وزهرة الشمس والقطن والسمسم ومحاصيل الخضر وبساتين الفاكهة والنخيل ومشاريع الثروة الحيوانية.

ودُرست بساتين النخيل ومنتجاتها من التمور في محافظة واسط؛ لفهم العوامل المتعلقة بتوزيعها، وتوضيح الواقع الزراعي لهذا المحصول المهم، لأنه يُعد من أبرز مكونات سلة الغذاء العراقية؛ إذ يعتمد عليه غالبية سكان العراق لارتباطه بتقاليدهم الدينية ومناسباتهم الاجتماعية المختلفة.

مشكلة البحث:

يُعد الانخفاض في كميات التمور من أبرز المشكلات التي انعكست على جملة من المؤشرات الاقتصادية، ومنها انخفاض كمية الإنتاج وتراجع الأرباح، فضلاً على التناقص الكبير الذي حصل بسبب الإهمال والتوسع العمراني على حساب

النخيل، وظروف الحروب التي مرت بها البلاد، إلى جانب الظروف البيئية القاسية، مثل شحة المياه وارتفاع نسبة الملوحة.

وتُعد بساتين النخيل في محافظة واسط من الموارد الزراعية ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن السنوات الأخيرة (2015–2023) شهدت تراجعًا ملحوظًا في أعداد البساتين وإنتاجيتها، فضلًا على ضعف استغلال الموارد المتاحة بكفاءة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي لبساتين النخيل في محافظة واسط للمدة (2015–2023)، بالاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الاقتصادية، وبيان مدى تحقيق الأهداف المطلوبة، وتعزيز مكانتها، والنهوض بمستويات إنتاجها، لكونها مصدرًا مهمًا من مصادر الدخل القومي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. تحليل واقع زراعة النخيل وإنتاج التمور في العراق بصورة عامة، وفي محافظة واسط بصورة خاصة.

2. تسليط الضوء على واقع بساتين النخيل في محافظة واسط، وأعداد البساتين المنتجة، ومعرفة أصنافها.

3.الاعتماد على معايير كفاءة الأداء الاقتصادي ومؤشراته؛ للتعرف على طبيعة البساتين المنتجة للنخيل، وتقييم الأداء عبر النتائج المتحصلة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تراجع إنتاجية التمور وقلة أعداد أشجار النخيل في العراق يعودان إلى إهمال السياسات الزراعية الخاطئة، فضلًا على عدد من التحديات التي واجهت زراعة النخيل وإنتاج التمور، التي حالت دون تطورها.

كما تمثل هذه الفرضية محأولة لتفسير مشكلة البحث تفسيرًا علميًا؛ إذ اعتُمدت فرضيات أُخذت من عوامل طبيعية، مثل الموارد المائية والسطح والمناخ والتربة، وعوامل بشرية وحياتية أخرى تتمثل في اليد العاملة ورأس المال والسوق وطرق النقل والسياسات الحكومية والآفات والأمراض، التي تؤثر بمجملها في رسم صورة التوزيع المكاني للنخيل وتباين أعدادها وإنتاجها.

طرق البحث:

اعتمد البحث على:

1.المنهج الاستنباطي الذي يجمع بين الأسلوب الوصفي التحليلي في الجانب النظري، عبر دراسة واقع النخيل وإنتاج التمور والمعوقات والمشكلات التي تواجهها.

2.الجانب الكمي في حساب معايير تقييم كفاءة الأداء، بالاعتماد على بيانات جُمعت من الجهات الرسمية والمختصين، فضلاً على ما حصل عليه الباحث من اطلاعه وتجواله في مجموعة من البساتين.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

أولاً : مفهوم وأهمية تقييم كفاءة الاداء

تعد عِملية تقييم كفاءة الأداء من أهم العمليات التي تمارسها إدارة المنظمة في مشاريع الاستثمار على مختلف المستويات، بدءاً من الإدارة العليا وانتهاءً بالعمال في خطوط الإنتاج؛ إذ تتوقف عملية تقييم كفاءة الأداء على مقارنة النتائج الفعلية بالمؤشرات المرجعية، ومن ثم إصدار الحكم على أداء المنظمة. كما تعد عملية تقييم كفاءة الأداء جزءاً من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة تمثل عملية توجيه الأنشطة داخل المنظمة من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة[1]. فإنَّ تقييم كفاءة الأداء التي يكشف عبرها مدى تحقق تلك الأهداف.

ويقصدُ بكفاءة الأداء الاقتصادي: أنها الوسيلة المعتمدة للتعرف على نشاط الوحدة الإنتاجية، بهدف معرفة النتائج المحققة منه، وقياسها ومقارنتها بالأهداف المحددة مسبقاً، وذلك للتعرف على الانحرافات وتحديد أسبابها وتقويم المعالجات التي تهدف إلى التغلب على تلك الانحرافات في نهاية مدة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة واحدة [2].

ويعدُّ مفهوم تقييم كفاءة الأداء من المفاهيم الأساسية والمهمة للمؤسسات بصورة عامة؛ إذ يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، ويكاد يكوّن الظاهرة الشاملة والعنصر المحوري لجميع فروع المعرفة الإدارية، بما في ذلك الإدارة الاستراتيجية، فضلاً عن أنه البعد الأهم للمؤسسات والوحدات الاقتصادية المختلفة الذي يتمحور حوله وجود المؤسسة واستمراها.

كما يعدُّ مفهوماً واسعاً وشاملاً، وتتجدد مكوناته مع أي تجديد أو تغيير في مكونات المؤسسة، بصرف النظر عن نوعها أو طبيعة نشاطها، ويمكن التعبير عن تقييم كفاءة الأداء بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، فضلاً عن أنه انعكاس لقدرات المؤسسة وإمكاناتها في توظيف مواردها المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. ويقول بعض الاقتصاديين إن تقييم كفاءة الأداء يمثل الهيكل التنظيمي وأساليب التشغيل والخطط واست الموارد البشرية والمادية في المؤسسة [3].

اما أهمية تقييم كفاءة الاداء فتتمثل بما يأتي[4] :

1- يسهم تقييم كفاءة الأداء في بيان قدرة المشروع على تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

2 - تعمل عملية تقييم كفاءة الأداء على توضيح العلاقات المتبادلة بين الإدارات والفروع المختلفة ضمن المشروع؛ إذ تساعد على التأكد من أن هذه الإدارات والفروع تؤدي وظائفها بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة.

---

[1]) عايدة سيد خطاب ، الادارة والتخطيط الاستراتيجي ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر ، مصر ، ط 1 ، 1985، ص 136 .

[2]) عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية، دار الحكمة، بغداد، 1990، ص 427.

[3]) طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد إدريس، الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان ، 2007 ، ص 477.

[4]) كاظم جاسم العيساوي مصدر، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2005، ص 257.

3 - ترتبط أهمية تقييم كفاءة الأداء ارتباطاً وثيقاً بعملية التخطيط على مختلف المستويات، سواء على مستوى الإدارات أو الفروع، أو على مستوى الاقتصاد الوطني أو القطاع، أو على مستوى المشروع نفسه.

4 – التحقق من معايير جودة إنتاج المشروع، ومدى مطابقة الإنتاج للمواصفات المحددة مسبقاً.

5 – يسهم تقييم الأداء وسرعة اكتشاف المخالفات إسهاماً مباشراً في منع استمرار المخالفة أو تزايدها وانتشارها إلى مواقع إنتاج أخرى في المشروع، ولا سيما إذا وجدت ترابطات أمامية وخلفية بين وحدات الإنتاج فيه.

6 - تساعد عملية تقييم كفاءة الأداء على تحقيق التنسيق بين مختلف جوانب المشروع، بدءًا من الإنتاج أو التسويق أو التمويل.

7 - تسهم عملية تقييم كفاءة الأداء في تحسين وتطوير أداء المسؤولين؛ إذ تساعد الإدارة العليا على اكتشاف نقاط الضعف والقصور في كفاءة أداء الموظفين والعمل على تصحيحها عن طريق التدريب؛ فضلاً عن تنمية وعي الموظفين بضعف مستوى كفاءتهم.

ثانياً: أهداف ومزايا تقييم كفاءة الاداء

هناك كثير من الأهداف التي تسعى عملية تقييم كفاءة الأداء إلى تحقيقها، ومنها :

1 - تحديد مستوى الإنجاز الذي تحققه وحدة الإنتاج للأنشطة الموكلة إليها مقارنة بالمستويات المدرجة في خطتها الإنتاجية [1].

2 - توفير المعلومات الكافية للجهات الرقابية وتفعيلها للقيام بعملها، وبذلك تتمكن هذه الجهات من التأكّد من أن الوحدات الاقتصادية تمارس نشاطها، وتعمل بكفاءة عالية وفقاً للأهداف التي رسمتها التي تسعى الإدارة العليا إلى تحقيقها.

3 - تحديد مدى استغلال الموارد المتاحة بطريقة عقلانية تحقق عوائد أكبر وبتكاليف أقل وبجودة جيدة [2].

4 - ومن مزايا تقييم كفاءة الأداء: تحديد مسؤولية كل إدارة أو قسم في وحدة الإنتاج عن أوجه القصور والضعف في النشاط الموكول إليه؛ وذلك بقياس إنتاجية كل قسم من أقسام وحدة الإنتاج، وتحديد إنجازاته سواء كانت سلبية أو إيجابية، مما ينعكس على عمل الأقسام، ويخلق جواً من المنافسة، والعمل على رفع كفاءة الإنتاج في الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً : وظائف عملية تقييم الاداء الاقتصادي

يمكن تحديد وظائف تقييم كفاءة الاداء من الآتي[3] :

[1]) حميد عبيد عبد، وسجى باسم احمد، تقييم الاداء المالي والاقتصادي لمدينة نوارة الاملاك للمدة (2017 – 2016)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (26)، حزيران، 2018، ص 232.

[2]) مجيد عبد جعفر الكرخي، تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص 35.

[3]) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم واحمد رجب، تقييم كفاءة الاداء الصناعي لمعمل المكلا لتعليب الاسماك دراسة تحليلية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 25، العدد 73، 1997، ص 40.

1- التعرف على مدى تحقيق الأهداف المحددة للوحدة الاقتصادية من متابعة تنفيذ الأهداف المحددة لها، كماً ونوعا وفي المدة الزمنية المحددة.

2 - تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة، وبيان أسباب هذه الانحرافات بهدف معرفة مدى كفاءة استغلال الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة.

3 - تحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن هذه الانحرافات.

4 - البحث والتحقيق لإيجاد الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات والمعوقات ومنع حدوثها مستقبلاً.

5 - متابعة تنفيذ أهداف الوحدة الإنتاجية.

رابعاً : العوامل المؤثرة في تقييم كفاءة الاداء

تتأثر عملية تقييم كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية بدرجات متفأوتة بالعديد من العوامل التي قد تؤثر في أداء المشروع الاقتصادي واتخاذ القرار، ومنها ما يلي:

1- التضخم :

يعد التضخم من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد، وكلمة التضخم تشير إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويعبر عنه بمؤشر الأسعار، وهو المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات، وأهم مؤشرات الأسعار في الاقتصاد هي مؤشرات أسعار المستهلك والمنتج، ومؤشر أسعار المستهلك هو الأكثر انتشاراً وشهرة للتضخم، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للقوة الشرائية للوحدة النقدية، مما ينعكس سلباً على المشروع الاقتصادي[1] .

2- السوق:

يتطلب هذا العامل دراسة الطلب الكلي المحلي والخارجي على منتجات الوحدة الاقتصادية، وتقدير حجم الإنتاج المتوقع والطاقة الإنتاجية التصميمية له، وكذلك دراسة وتحليل الهيكل العام لأسعار المنتج المحلي المماثل والمنتج المستورد منه، وتسعير المنتج الجديد في ضوء تكلفة الإنتاج والأسعار المتوقعة، فضلاً عن دراسة البدائل المنافسة وأثرها في استمرارية إنتاج حجم الطلب في المستقبل.

3 - الربحية:

كما هو معتاد فإن الربح يعد من أهم الأهداف التي تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها باستثماراتها، وتعتمد قرارات الاستثمار في المقام الأول على مؤشرات الربح، إذ يجب على متخذ القرار أن يمتلك أفضل المؤشرات بين البدائل وعلى هذا الأساس يتخذ قراره الاستثماري[2] .

[1]) طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2007، ص 156.
[2]) تانيا قادر عبدالرحمن ويالجين فاتح سليمان، تقييم المشاريع واثرها في اتخاذ القرارات، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 2 ، العدد 2 ، جامعة كركوك ، العراق ، 2007 ، ص 225 .

4 - الحوافز والمكافآت:

تعد الحوافز والمكافآت من أهم العوامل المؤثرة التي يوفرها المشروع الاستثماري في مجال العمل لإشباع رغبات الأفراد أثناء العمل، وتعبر الحوافز عن المبالغ التي تُمنح للعاملين مقابل عملهم وفق معايير محددة، كما تُمنح المكافآت للأعمال المتميزة.

5 - التكنولوجيا:

تهدف الوحدة الاقتصادية إلى استعمال التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة للحصول على أفضل أداء للموارد المتاحة وتحسين أداء المشروع.

المبحث الثاني

تحليل واقع بساتين النخيل وانتاج التمور في محافظة واسط

تُعد محافظة واسط من أبرز المحافظات الزراعية في البلاد، بفضل موقعها الجغرافي المتميز، ومرور نهر دجلة بأراضيها، وامتلاكها قنوات ري واسعة. كما أنها رائدة في زراعة محاصيل استراتيجية مهمة، مثل القمح والشعير والذرة الصفراء وزهرة الشمس والقطن والسمسم، فضلاً عن محاصيل الخضرأوات وبساتين الفاكهة والنخيل ومشاريع الثروة الحيوانية. وتُعد العوامل الطبيعية من أهم العوامل المؤثرة على زراعة النخيل وإنتاج التمور في محافظة واسط. فسطح الأرض وطبيعة التضاريس ونوع التربة والعناصر المناخية مثل الإشعاع الشمسي ودرجة الحرارة والرياح والرطوبة والأمطار والتبخر والغبار، ومدى كفاية الموارد المائية لري بساتين النخيل وتوفير الحصص المائية، وأي تغيير أو تذبذب، سلبياً كان أم إيجابياً، يطرأ على هذه العوامل يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في زراعة النخيل في المحافظة، و يؤدي عامل السطح دوراً رئيسياً ومهماً في عملية الإنتاج الزراعي؛ لأن خصائص السطح تحدد مواقع المناطق الزراعية، كما أن قسوة التضاريس تعيق عملية استغلال الأرض زراعياً[1].

أولاً: توزيع مساحات بساتين النخيل في محافظة واسط:

تبلغ المساحة الكلية للبساتين في محافظة واسط وحسب بيانات مديرية الزراعة لسنة 2016 (83126.5 دونم) ويدل الانحراف المعياري على وجود اختلاف مكاني واضح في انتشار مساحات بساتين النخيل في المحافظة؛ إذ بلغ الانحراف المعياري (90.58) وهو أكبر من المتوسط الحسابي البالغ (6.25) وذلك استناداً إلى بيانات الجدول (1).

[1]) علي سالم الشواورة ، الجغرافية الطبيعية والبشرية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012 ، ص 517 .

جدول (1) توزيع مساحات بساتين النخيل في محافظة واسط

	الوحدة الادارية	مساحات البساتين/ دونم	النسبة%
الجزء الأول	الصويرة	46000	55.33
	الزبيدية	10681	12.94
	العزيزية	7500	9.04
	تاج الدين	4790	5.76
	المجموع	68971	83.07
الجزء الثاني	بدرة	3299	3.96
	النعمانية	3016	3.62
	الكوت	2525	3.03
	الحي	1301	1.56
	المجموع	10141	12.17
الجزء الثالث	الموفقية		898
	زرباطية	897	1.07
	الدبوني	639	0.76
	البشائر	588	0.70
	المجموع	3022	3.61
الجزء الرابع	الاحرار		586.5
	جصان	354	0.42
	ناحية واسط	28	0.03
	شيخ سعد	24	0.02
	المجموع	992.5	1.17

المصدر: الباحث بالاعتماد على مديرية زراعة واسط، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة.

ثانياً: العوامل البشرية المؤثرة في زراعة النخيل وانتاج التمور في محافظة واسط:

1 -الأيدي العاملة الزراعية

تؤدي القوى العاملة دورًا مهمًا في الإنتاج الزراعي؛ إذ تشارك في جميع العمليات الزراعية، وتُعبّر وحدة العمل الفردية عن الجهود الفعلية أو الذهنية، أو كليهما، التي يبذلها الفرد القادر على العمل. وتسهم هذه الجهود في توفير متطلبات الاستمرارية والإعالة الشخصية لصاحبها، فضلًا على تحقيق إنتاج إضافي يؤدي دورًا في إعالة الآخرين، بمن فيهم القُصّر دون سن العمل، وغير القادرين على المساهمة في الإنتاج الاجتماعي.

لذلك، تُعد القوى العاملة من أهم مصادر الثروة في أي مجتمع وفي أي دولة، لأنها تمثل العنصر الأساسي الذي تقوم عليه العملية الزراعية، والمحرك الرئيس لاستمرار النشاط الإنتاجي وتطوره، فهما المنتجان والمستهلكان، أي إنهما يحددان حجم السوق والطلب على الإنتاج وكميته [1] .

2 – خصائص النخالين:

تختلف خصائص الايدي العاملة الزراعية لمحصول معين عن المحاصيل الاخرى، وكذلك تختلف من وحدة ادارية إلى اخرى وقد تختلف في الوحدة الادارية لنفس المحصول بين وقت واخر لعدة اسباب منها ما يتعلق بخصائص المنطقة ومنها ما يتعلق بطبيعة المحصول الزراعي.

ثالثا: طرائق الري وأساليبه:

تمثل هذه العملية توصيل المياه بالكمية المناسبة وفي الوقت المحدد لتزويد المحصول بالمياه اللازمة لنموه وتأمين هذه الكمية في أوقات الجفاف، ولتلطيف الجو والتربة المحيطة بالنبات وتقليل أملاح التربة في مناطق جذور النبات وتسهيل حركة الأسمدة من التربة إلى النبات[2]. ومن الضروري أيضًا معرفة نوعية المياه، وهل هي صالحة للاستعمال ولا تسبب تكوين تربة ملحية أو قلوية، فضلاً عن كونها مؤشرًا على ما إذا كان هذا النوع من المياه يسبب سمية للنباتات أو المحاصيل الزراعية عند ريها. ولقد توصلت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بعينة البحث إلى ان الغالبية العظمى من بساتين النخيل تسقى بمياه الانهار وبنسبة بلغت (88%)، على حين اعتمدت الابار لسقي بعض بساتين النخيل البعيدة عن المياه السطحية بنسبة بلغت (12%)، وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2) مصدر الري لعينة من بساتين النخيل في محافظة واسط

نوع الاجابة	العدد	النسبة%
نهر	132	88

[1]) محمد خضير كلف الحويس، التحليل المكاني للإنتاج الزراعي (النباتي) وعلاقته بالموارد المائية في محافظة القادسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2015 ، ص 41 .

[2]) عدنان نعمه حسين المحمدي، التصحر واثره على النشاط الزراعي في ريف قضاء الفلوجة مقاطعة (5) النساف، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الانبار، 2011 ، ص 63 .

بئر	18	12
المجموع	150	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

1- الري بالواسطة:

يمثل عملية إيصال المياه إلى الأراضي الزراعية عبر رفعها باستعمال الطرق التقليدية مثل النواعير والطواحين، أو بالطرق الحديثة مثل المضخات والمحركات، وهي الأكثر انتشارًا في منطقة الدراسة.

وتتركز هذه الطريقة في الأراضي المرتفعة نسبياً عن منابع مياه الأنهار، حيث يتعذر وصول المياه إليها بالانسياب الطبيعي، مما يستلزم استعمال وسائل الرفع لضمان توزيع المياه بشكل متوازن. كما تزداد أهمية هذه الطريقة في المناطق التي تتجأوز فيها الأراضي مستوى منسوب المياه السطحية في الأنهار والجدأول، وكذلك في المناطق التي تتوفر فيها المياه الجوفية.

2- الري السيحي :

تُعد طريقة الري السيحي من أقدم وأرخص الطرق التي عرفها الإنسان عبر تاريخه الطويل، وهي من أكثر طرق الري انتشارًا في العراق؛ إذ تنتقل المياه فيها من المناطق المرتفعة إلى المنخفضة بفعل الجاذبية، وتُستعمل عندما يكون منسوب المياه في الأنهار وقنوات الري أعلى من منسوب الأراضي الزراعية المجأورة لها، بحيث تُعد أحواض الأنهار أنسب البيئات لاعتماد هذه الطريقة. ويتميز الري السيحي بأنه لا يتطلب جهودًا أو نفقات كبيرة، إذ تعتمد العملية على فتح مخارج وقنوات بسيطة تسمح بتدفق المياه منها إلى الأراضي الزراعية[1].

واظهرت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بعينة البحث ان أكثر طرق الري استعمالاً هي الري بالواسطة إذ بلغت نسبتها (81%)، على حين ان طريقة الري السيحي بلغت نسبتها (19%)، وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3) طرق الري المستخدمة في سقي بساتين النخيل في محافظة واسط

طريقة الري	العدد	نسبتها%
بالواسطة	121	81
السيحي	29	19
المجموع	150	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

[1]) علياء حسين سلمان البوراضي، تقويم الوضع المائي _ الاروائي والاستغلال الامثل لمصادر المياه في منطقة الفرات الاوسط، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2006، ص 219 .

رابعاً: الاسمدة:

هي مواد تضاف إلى التربة أو تقلب فيها لغرض زيادة العناصر الغذائية الأولية لكي تنمو النباتات بشكل افضل ولتحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعاً، وهي أما أن تكون كيميأوية أو عضوية اذ يحتاج كل محصول زراعي إلى عناصر غذائية حتى ينمو طبيعياً وان نقص اي عنصر من هذه العناصر في التربة يؤثر في نمو النبات وانخفاض انتاجه بدرجة كبيرة[1]. ويمكن تقسيم الاسمدة إلى مجموعتين رئيستين هما:

1 – الاسمدة العضوية: وهي التي تحتوي على واحد أو أكثر من العناصر الغذائية في السماد بشكل عضوي.

2 – الاسمدة الكيمياوية: وهي التي تحتوي على واحد أو أكثر من العناصر الغذائية بشكل لا عضوي.

ويستعمل النخالون في محافظة واسط بحسب عينة البحث الاسمدة الحيوانية بنسبة (59%)، فيما يستعمل النخالين السماد الكيمياوي بنسبة (35%)، على حين (6%) من النخالون لا يستعملون اي نوع من انواع الاسمدة، وكما موضح في الجدول (4).

جدول (4) نوع السماد المستعمل لعينة من بساتين النخيل في محافظة واسط

نوع السماد	العدد	النسبة%
سماد حيواني	88	59
سماد كيمياوي	53	35
لا يستعملون اي انواع الأسمدة	9	6
المجموع	150	100

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية .

خامساً: التسويق الزراعي:

يُعدّ التسويق الزراعي من أهم الأسس التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي لأي دولة، إذ يمثل عنصرًا مكملًا لعملية الإنتاج؛ لأنه لا يمكن إنتاج أي سلعة دون وجود عملية تسويق تضمن انسيابها من المنتج إلى المستهلك. ويُعدّ التسويق أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يدرس الجهود المؤدية إلى تكوين منافع اقتصادية للسلع الزراعية، بغرض إيصالها من المنتج إلى المستهلك. ويتمثل الهدف الذي يسعى إليه المنتج في وضع إنتاجه تحت تصرف المستهلك، متوخّيًا من ذلك تحقيق الأرباح، في مقابل حصول المستهلك على المنفعة من تلك السلع الزراعية. لذا فإن التسويق عملية تحتاج إلى

[1]) نجم عبد كاظم الوائلي، الانماط الزراعية في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، 2016 ، ص87.

المعرفة والدقة والنشاط من قبل المزارعين، بهدف تحقيق أفضل النتائج التي تمكّنهم من توسيع إمكاناتهم وطاقاتهم، ومن ثم زيادة دخولهم.

المبحث الثالث / التقييم الاقتصادي والمالي لكفاءة عينه من بساتين النخيل

في محافظة واسط للمدة (2015 – 2023)

أولاً: التقييم الاقتصادي

يهدف هذا المبحث إلى تطبيق مجموعة من المعايير الاقتصادية التي سبق عرضها نظرياً في الفصل الأول، على عينة من بساتين النخيل في محافظة واسط، من اجل تقييم كفاءة ادائها الاقتصادي في المدة (2015-2023).

1 - معيار الإنتاجية الكلية: يوضح هذا المعيار قيمة الإنتاج إلى عوامل الإنتاج في البستان، والمتمثلة، بقيمة العمل، ورأس المال، والموارد الأولية.

$$\text{الإنتاجية الكلية} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{مجموع عناصر الإنتاج}}$$

نلاحظ من معطيات جدول (5) الذي يوضح معيار الإنتاجية الكلية، أنه في عام 2015 بلغت قيمة الإنتاج (000،500،912)، وكانت قيمة مجموع عناصر الإنتاج للعام نفسه (000،655،369)، وكانت الإنتاجية الكلية (2.468)، ومن ثم بدأت الإنتاجية الكلية تنخفض تدريجياً إلى ان بلغت في عام 2023 (1.747)، وكانت هذه الإنتاجية هي أدني انتاجية كلية لكل السنوات، ويقدر معدل الانخفاض بحوالي (29.2 %) في مدة الدراسة.

جدول (5) الإنتاجية الكلية لعينة من بساتين النخيل في محافظة واسط للمدة (2015-2023)

السنوات	قيمة الإنتاج (1)	قيمة العمل (2)	المواد الأولية (3)	رأس المال (4)	مجموع عناصر الإنتاج =(4)+(3)+(2) (5)	الإنتاجية الكلية (5)÷(1) =(6)
2015	000،500،912	000،115،122	000،180،117	000،360،130	000،655،369	2.468
2016	000،000،821	000،450،112	000،170،109	000،340،123	000،960،344	2.379
2017	000،500،775	000،225،114	000،375،105	000،750،118	000،350،338	2.292
2018	000،000،684	000،350،98	000،770،94	000،540،112	000،660،305	2.237
2019	000،000،513	000،630،85	000،355،72	000،710،98	000،695،256	1.998
2020	000،000،479	000،450،84	000،930،70	000،860،87	000،240،243	1.969

2021	000،500،444	000،250،78	000،605،68	000،210،83	000،065،230	1.932
2022	000،000،376	000،115،67	000،135،64	000،270،78	000،520،209	1.794
2023	000،000،342	000،620،64	000،710،59	000،420،71	000،750،195	1.747

المصدر :

العمود (1) : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، واسط، سنوات مختلفة.

العمود (2) (3)(4): مديرية زراعة واسط، قسم الإنتاج النباتي، سنوات مختلفة.

العمود (5) (6): من اعداد الباحث.

2 ـ معيار الإنتاجية الجزئية:

يبين مفهوم الإنتاجية الجزئية العلاقة بين الناتج الكلي وعنصر واحد من عناصر الإنتاج، ويمكن تقسيم الإنتاجية على:

أـ انتاجية العامل: يشير إلى قيمة أو كمية الإنتاج التي ينتجها العامل

$$\textbf{انتاجية العامل} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{عدد العاملين}}$$

جدول (6)

انتاجية العامل لعينة من بساتين النخيل في محافظة واسط للمدة (2023 – 2015)

السنوات	قيمة الإنتاج (1)	عدد العاملين (2)	إنتاجية العامل (3)=(2)÷(1)
2015	000،500،912	105	476،690،8
2016	000،000،821	97	917،463،8
2017	000،500،775	93	709،338،8
2018	000،000،684	85	058،047،8
2019	000،000،513	70	571،328،7
2020	000،000،479	67	253،149،7

2021	000،500،444	65	461،838،6
2022	000،000،376	58	758،482،6
2023	000،000،342	55	181،218،6

المصدر :

العمود (1): وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، واسط، سنوات مختلفة.

العمود (2): مديرية زراعة واسط، سنوات مختلفة.

العمود (3): من اعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول (6) ان اعلى انتاجية كانت في عام 2015 وبلغت (8،690،476) تزامناً مع اعلى قيمة انتاج التي بلغت (912،500،000) وعدد العمال كان اعلى ايضاً والذي بلغ (105) عامل، وهذا يدل على كفاءة استعمال الموارد البشرية، وادنى انتاجية كانت في عام 2023 بلغت (6،218،181) ويشير هذا إلى انخفاض الكفاءة مقارنة بالسنوات السابقة، وبالرغم من ان عدد العاملين لم ينخفض كثيراً، ومن جانب اخر هذا الانخفاض يعكس احد الامرين أو كليهما :

- انخفاض الإنتاج: بسبب مشاكل زراعية، بيئية، أو اقتصادية.
- زيادة في عدد العاملين دون زيادة مكافئة في الإنتاج.

ب – انتاجية الأجر: يشير إلى قيمة الإنتاج التي تنتجها الوحدة النقدية الواحدة من الأجور والرواتب.

$$\textbf{انتاجية الأجر} = \frac{\text{قيمة الإنتاج}}{\text{إجمالي الأجور والرواتب}}$$

جدول (7) انتاجية الأجور والرواتب لعينة من بساتين النخيل في محافظة واسط للمدة(2015-2023)

السنوات	قيمة الإنتاج (1)	اجور ورواتب (2)	انتاجية الأجر (3)=(2)÷(1)
2015	000،500،912	000،500،52	17.380
2016	000،000،821	000،500،48	16.927
2017	000،500،775	000،500،46	16.677
2018	000،000،684	000،500،42	16.094
2019	000،000،513	000،000،35	14.657

2020	000،000،479	000،500،33	14.298
2021	000،500،444	000،500،32	13.676
2022	000،000،376	000،000،29	12.965
2023	000،000،342	0000،500،27	12.436

المصدر :

العمود (1) : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، واسط، سنوات مختلفة.

العمود (2) : مديرية زراعة واسط، سنوات مختلفة.

العمود (3): من إعداد الباحث.

* نستخرج الأجور والرواتب من (عدد العمال في العينة في أجر العامل)

يوضح الجدول (7) انتاجية الأجور(بالدينار) التي تمثل كمية الإنتاج التي ينتجها كل دينار واحد يدفع على أنه أجر، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت كفاءة العمالة، على حين نلاحظ تراجعاً مستمراً في الإنتاجية وهذا التراجع جاء بسبب الانخفاض في الكفاءة العمالية في استعمال الأجور، كذلك قلة الدعم وتدهور الخدمات الزراعية وتغير المناخ؛ فضلاً عن ذلك الانخفاض في رأس المال والمواد الزراعية، ما يجعل العمل أقل انتاجية، كما أن تراجع العناية بالبساتين وتأثرها بالظروف البيئية والآفات الزراعية ثر في جودة الإنتاج وكميته، وعليه يجب تحفيز العمالة بالتدريب والرفع التدريجي للأجور المرتبط بالأداء، ورفع كفاءة الاستثمار في المواد والبنى التحتية لزيادة مساهمة العامل في الإنتاج.

ثانياً: التقييم المالي

1 ـ نسب الربحية:

يعبر هذا المؤشر عن المعايير التي يمكن بها قياس نتائج العمليات الإنتاجية للمنشأة وتحديد إمكاناتها الاقتصادية والاستثمارية ضمن المستويات الإدارية العليا للمنشأة وقدرتها على تحقيق أرباحها، ويعتمد هذا المؤشر لقياس الأداء المالي للمشروع الاقتصادي.

وان نسب الربحية هي مؤشر لإجمالي الإيرادات إلى إجمالي أصول المشروع، إذ يمكن قياس النسبة من خلال قدرة الأصول على تحقيق الإيرادات، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يجعل المشروع قادراً على تحقيق إيرادات واسعة مقابل الأصول المتوفرة لدى المنشأة.

نسبة الربحية = إجمالي الايرادات ÷ إجمالي الموجودات × 100

جدول (8)نسب الربحية لعينه من بساتين النخيل في محافظة واسط للمدة (2023 – 2015)

السنوات	إجمالي الايرادات (1)	إجمالي الموجودات (2)	نسبة الربحية (3)=(2)÷(1)
2015	000،500،912	000،500،22	40.55
2016	000،000،821	000،500،22	36.48
2017	000،500،775	000،500،22	34.46
2018	000،000،684	000،500،22	30.40
2019	000،000،513	000،500،22	22.80
2020	000،000،479	000،500،22	21.28
2021	000،500،444	000،500،22	19.75
2022	000،000،376	000،500،22	16.71
2023	000،000،342	000،500،22	15.20

المصدر :

العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، واسط، سنوات مختلفة.

العمود (2)الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية والقسم النباتي في مديرية زراعة واسط.

العمود (3) من اعداد الباحث.

يتضح من الجدول (8) ان نسبة الربحية كان مرتفعاً في السنوات الأولى (40.55 %) عام 2015، وانخفض تدريجياً ليصل إلى (15.20 %) في عام 2023، وهذا الانخفاض يشير إلى تراجع قدرة الموجودات الثابتة على توليد عوائد بالكفاءة نفسها مع مرور الوقت، وهناك تفسير آخر لهذا الانخفاض الذي يمثل ثبات قيمة الموجودات لكن تراجع الارباح، وزيادة التكاليف الموسمية، أو تراجع اسعار السوق أو الإنتاجية الزراعية، ويشير هذا الاتجاه إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية في توظيف الاصول الثابتة على مدى التسع سنوات، ويوصى بإدخال تحسينات في تقنيات الإنتاج أو التسويق، والنظر في تدوير الاصول أو اعادة استثمار الارباح لتجديد البنية التحتية.

2- نسب السيولة :

يمكن قياس هذا المؤشر من نسبة التداول بالصيغة الاتية :

نسبة التداول = الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة × 100

% 2.92 = 000،700،7 ÷ 000،500،22

تمثل الموجودات المتداولة تكاليف رأس المال، اما المطلوبات المتداولة فتمثل التكاليف التشغيلية، وتمثل هذه النسبة قدرة العينة أو المنشأة على تغطية التزاماته قصيرة الاجل والمتمثلة بالمطلوبات من أصوله قصيرة الاجل، وتمتلك البساتين قدرة جيدة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون ضغط مالي، وتعد هذه النسبة جيدة من ناحية السيولة، الا ان الافراط في السيولة دون استثمار فعال قد يعني وجود رأس مال غير منتج، يخفض الكفاءة الاقتصادية الشاملة، وبناء عليه يمكن اعتبار هذه النسبة مؤشراً إيجابياً من حيث الامان المالي قصير الاجل، لكنها في الوقت نفسه تستوجب دراسة تفصيلية لترشيد استعمال الموجودات المتداولة بما يعزز من الكفاءة العامة للأداء الاقتصادي للبساتين.

3- صافي رأس المال العامل :

يمثل الفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة، أي أن الاصول المتداولة مطروحاً من الخصوم المتداولة.

صافي رأس المال العامل = الاصول المتداولة – الخصوم المتداولة

صافي رأس المال العامل = 22،500،000 – 7،700،000 = 14،800،000

يعدُّ صافي رأس المال العامل من المؤشرات المهمة في تحليل الكفاءة المالية للبساتين، إذ بلغ في عينة بساتين النخيل في محافظة واسط نحو (14،800،000) في مدة الدراسة، ويدل هذا الرقم على وجود فائض في الاصول المتداولة مقارنة بالخصوم المتداولة، ما يعكس قدرة هذه الوحدات الزراعية على تمويل عملياتها التشغيلية قصيرة الاجل من مواردها الخاصة دون الاعتماد المفرط على الديون، وتكتسب هذه القيمة اهميتها في قطاع زراعي ذي طبيعة موسمية كإنتاج التمور؛ إذ تواجه البساتين فجوة زمنية بين المصروفات الإنتاجية وبين الايرادات المتحصلة من بيع المحصول، ومن ثم فإنَّ وجود رأس مال عامل موجب يسهم في ضمان استقرار العمليات الزراعية وتجنب الاضطرابات التمويلية في دورة الإنتاج.

أولاً: الاستنتاجات

1 -سُجّل تذبذب في الإنتاجية الكلية للبساتين خلال المدة المدروسة؛ إذ اتجه الإنتاج الكلي للتمور في عينة البساتين نحو التراجع التدريجي خلال المدة (2015–2023)، حيث انخفض من (1825 طنًا في عام 2015) إلى (684 طنًا في عام 2023)، بنسبة انخفاض تقارب (62.5%)، مما يعكس تراجعًا في كفاءة الأداء الزراعي، ويُعزى ذلك إلى عوامل طبيعية متمثلة بالظروف المناخية، وعوامل اقتصادية تتمثل بارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج.

2 -سُجّل انخفاض تدريجي في عدد البساتين المنتجة من عام 2015 إلى عام 2023، مما يشير إلى تراجع الجدوى الاقتصادية أو تحول بعض الفلاحين نحو أنشطة زراعية أو تجارية بديلة أكثر ربحًا.

3 -أظهرت نتائج الدراسة أن الطاقة الإنتاجية الفعلية كانت أقل من الطاقة المخططة في معظم السنوات، مما يدل على وجود طاقات غير مستغلة أو ضعف في كفاءة استعمال الموارد.

4 -اتسمت الإنتاجية الجزئية لعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال) بعدم التوازن؛ إذ حقق عنصر الأرض أعلى إنتاجية مقارنة ببقية العناصر، في حين كانت إنتاجية عنصر العمل منخفضة في بعض السنوات.

ثانياً: التوصيات

1 -ضرورة دعم الفلاحين عبر توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مدعومة، مثل الأسمدة والمبيدات وخدمات الإرشاد الزراعي، بما يسهم في رفع الكفاءة وتحقيق الطاقة الإنتاجية القصوى.

2 -توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق التكامل الأفقي والعمودي من خلال ربط البساتين بمعامل التصنيع والتسويق، بما يقلل من الهدر ويزيد من القيمة المضافة.

3 -تشجيع استعمال التقنيات الحديثة، مثل الري بالتنقيط والتسميد الذكي واعتماد الأصناف عالية الإنتاج، لتحسين إنتاجية الأرض والعمل، مع تعزيز الإرشاد الزراعي التقني عبر تدريب الفلاحين على أساليب الزراعة الحديثة.

4 -إنشاء قواعد بيانات دقيقة ومحدثة للبساتين من حيث المساحة والإنتاج والتكاليف، لتوفير قاعدة معلوماتية تدعم صناعة القرار والسياسات الزراعية المستقبلية.

5 -العناية بتنظيم برامج تدريبية وإرشادية للفلاحين تتعلق بالإدارة الاقتصادية المثلى للبساتين، ولا سيما في مجالات التسويق والتصنيع.

6 -وضع سياسات تهدف إلى تثبيت عدد البساتين ومنع تقلصها، عبر تقديم قروض زراعية مرنة أو دعم مالي مباشر للمزارعين.

المصادر:

1- عايدة سيد خطاب، الادارة والتخطيط الاستراتيجي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، مصر، ط 1، 1985.

2- عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية، دار الحكمة، بغداد، 1990.

3- طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد إدريس، الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

4 - كاظم جاسم العيساوي مصدر، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2005.

5 - حميد عبيد عبد، وسجى باسم أحمد، تقييم الاداء المالي والاقتصادي لمدينة نوارة الاملاك للمدة (2017 – 2016)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (26)، حزيران، 2018.

6 - مجيد عبد جعفر الكرخي، تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستعمال النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.

7- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم واحمد رجب، تقييم كفاءة الاداء الصناعي لمعمل المكلا لتعليب الاسماك دراسة تحليلية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 25، العدد 73، 1997.

8- طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2007.

9 - تانيا قادر عبد الرحمن ويالجين فاتح سليمان، تقييم المشاريع وأثرها في اتخاذ القرارات، مجلة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد 2، العدد 2، جامعة كركوك، العراق، 2007.

10- علي سالم الشواورة ، الجغرافية الطبيعية والبشرية ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2012.

11- محمد خضير كلف الحويس، التحليل المكاني للإنتاج الزراعي (النباتي) وعلاقته بالموارد المائية في محافظة القادسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2015.

12- عدنان نعمه حسين المحمدي، التصحر واثره على النشاط الزراعي في ريف قضاء الفلوجة مقاطعة (5) النساف، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الانبار، 2011.

13- علياء حسين سلمان البوراضي، تقويم الوضع المائي _ الاروائي والاستغلال الامثل لمصادر المياه في منطقة الفرات الأوسط، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2006.

14 - نجم عبد كاظم الوائلي، الانماط الزراعية في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، 2016.

15- عمر عزاوي، استراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث، العدد (1)، 2002.